



National Audit Office

تمهيد
آب ٢٠١٦

وزارة الداخلية - المملكة المتحدة
برنامج إعادة توطين السوريين المعرضين
للخطر

رؤيتنا هي المساعدة في ترشيد نفقات الدولة. يساعد منظور التدقيق العام البرلمان في مساءلة الحكومة وتحسين الخدمات العامة.

يفحص مكتب التدقيق الوطني النفقات العامة لصالح البرلمان وهو هيئة مستقلة عن الحكومة. السير أمياس مورس كيه سي بي - المراقب والمدقق المالي العام - هو مسؤول في مجلس العموم كما أنه يتولى إدارة مكتب التدقيق الوطني الذي يعمل به ما يقرب من ٧٨٥ موظفًا.

يعتمد المراقب والمدقق المالي العام حسابات جميع الوزارات الحكومية والعديد من هيئات القطاع العام، كما أنه يتمتع بصلاحيات قانونية لإجراء تحقيقات وإبلاغ البرلمان بشأن ما إذا كانت الوزارات والهيئات التي تتلقى تمويلات من هذه الوزارات قد استخدمت مواردها بكفاءة وفاعلية وبشكل اقتصادي. تعمل الدراسات التي نجريها على تقييم جدوى الإنفاق العام على المستويين الوطني والمحلي. تساعد توصياتنا وتقاريرنا الصادرة بشأن الممارسات الجيدة الحكومة على تحسين الخدمات، وقد ساهم عملنا في تحقيق توفيرات مدققة بواقع ١,٢١ مليار جنيه استرليني في ٢٠١٥.

المحتويات

٤	حقائق رئيسية
٥	ملخص
	الجزء الأول
١٢	الصراع السوري
	الجزء الثاني
١٣	إطلاق برنامج إعادة توطين السوريين المعرضين للخطر
	الجزء الثالث
١٤	التقدم المحرز حتى الآن
	الجزء الرابع
٢٥	إدارة مخاطر تنفيذ البرنامج

لمزيد من المعلومات بشأن مكتب التدقيق الوطني يرجى الاتصال بنا على:
National Audit Office
Press Office
Buckingham Palace Road 157-197
Victoria
London
الهاتف: 020 7798 7400
البريد الإلكتروني: enquiries@nao.gsi.gov.uk

يتألف فريق الدراسة الخاص بمكتب التدقيق الوطني من
الأشخاص التاليين:
هيلين هودجسون وجيني براون وكارولين بوجي وجميل
تافيدر ومايكل آدمز تحت إشراف لويز بلادين يمكنكم
إيجاد التقرير على الموقع الإلكتروني الخاص بمكتب التدقيق
الوطني
www.nao.org.uk

حقائق رئيسية

<p>١,١١٢ مليون جنيهاً إسترلينياً</p> <p>تقديرنا لتكلفة البرنامج الإجمالية التي ستتحملها حكومة المملكة المتحدة إلى نهاية سنة ٢٠١٩-٢٠٢٠</p>	<p>٢,٦٥٩</p> <p>عدد اللاجئين المعاد توطينهم في المملكة المتحدة من خلال البرنامج إلى نهاية شهر حزيران ٢٠١٦؛ أي ١٣٪ من الهدف المتمثل في إعادة توطين ٢٠٠٠٠ لاجئ</p>	<p>٢٠,٠٠٠</p> <p>عدد اللاجئين السوريين الذين تهدف الحكومة لإعادة توطينهم في المملكة المتحدة بحلول شهر أيار ٢٠٢٠</p>
<p>الشهر الذي التزم فيه رئيس الوزراء في ذلك الوقت بإعادة توطين ٢٠٠٠٠ لاجئ سوري من خلال البرنامج بحلول ٢٠٢٠</p>		<p>٢٠١٥ أيلول</p>
<p>متوسط عدد اللاجئين السوريين المعاد توطينهم في المملكة المتحدة في الفترة ما بين أيلول ٢٠١٥ إلى نهاية آذار ٢٠١٦</p>		<p>٢٤٨</p>
<p>متوسط عدد اللاجئين السوريين المعاد توطينهم في المملكة المتحدة كل شهر منذ إعادة إطلاق البرنامج في نيسان ٢٠١٦</p>		<p>٣٤٨</p>
<p>النسبة المئوية للأشخاص المعاد توطينهم في المملكة المتحدة من خلال البرنامج، الذين نجوا من التعذيب أو أعمال العنف أو كليهما، وذلك حتى نهاية شهر حزيران ٢٠١٦</p>		<p>٥٥٪</p>
<p>المبلغ الإجمالي المرصود من ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية بالمملكة المتحدة لتمويل تكاليف كافة اللاجئين خلال عامهم الأول بالمملكة حتى عام ٢٠٢١ (أي أعلى من من الميزانية المعلنة في استعراض الإنفاق عام ٢٠١٥ والتي كانت ٤٠٤ ملايين جنيه إسترليني)</p>		<p>٤٢١ مليون جنيهاً إسترلينياً</p>
<p>إجمالي المبلغ الذي تتوقع وزارة الخارجية إعطائه للسلطات المحلية حتى ٢٠٢٠ كمساهمة منها في تكاليف فترة وجود اللاجئين من السنة الثانية إلى الخامسة في المملكة المتحدة (أي أقل من الميزانية المبدئية المعلنة في استعراض الإنفاق عام ٢٠١٥ والتي كانت ١٢٩ مليون جنيه إسترليني)</p>		<p>١٢٦ مليون جنيهاً إسترلينياً</p>

ملخص

١ أسفرت الحرب الأهلية منذ اندلاعها في سوريا في عام ٢٠١١ عن وجود حالات نزوح جماعي للسوريين داخل سوريا وإلى البلدان المجاورة على حد سواء، ويُشكل السوريون حاليًا أكبر مجتمع لاجئين على مستوى العالم، حيث هاجر ما يقرب من خمسة ملايين سوري إلى البلدان المجاورة فرارًا من مغبات الصراع. وجدير بالذكر أن العديد من البلدان التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين السوريين هي بلدان نامية وليس بوسعها تقديم سبل الدعم لهذه الأعداد الكبيرة. ونتيجة لذلك، تفيد تقديرات منظمة الأمم المتحدة أن واحدًا من كل عشرة لاجئين سوريين من المقيمين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحاجة إلى إعادة توطينه في مكان آخر.

٢ هذا وقد أعلنت الحكومة البريطانية في كانون الثاني ٢٠١٤ أنها ستقدم على وضع برنامج إعادة توطين للسوريين المعرضين للخطر (البرنامج) الذي يتيح للاجئين الذين يتم انتقاؤهم العيش في المملكة المتحدة. وقد وقعت مسؤولية إطلاق البرنامج الأولي على عاتق وزارة الداخلية، حيث وضعت الوزارة على رأس أولوياتها الأشخاص الذين يحتاجون إلى رعاية طبية عاجلة، والأشخاص الناجين من أعمال العنف وجرائم التعذيب فضلًا عن النساء والأطفال المعرضين للخطر. كان البرنامج ضيق النطاق، حيث لم ينجح سوى في إعادة توطين ٢٣٩ لاجئًا حتى نهاية شهر أيلول من عام ٢٠١٥. وفي أيلول ٢٠١٥، أعلن رئيس الوزراء آنذاك أنه سيتم توسيع نطاق البرنامج بهدف إعادة توطين ٢٠,٠٠٠ من أكثر اللاجئين تعرضًا للخطر في المملكة المتحدة بحلول أيار ٢٠٢٠. وقد وضعت الحكومة لاحقًا هدفًا يتمثل في إعادة توطين ١,٠٠٠ لاجئ سوري قبل حلول عيد الميلاد من عام ٢٠١٥.

٣ هذا وقد عمدت الحكومة إلى توسيع معايير الاستحقاق لتشمل جميع من يعتبرون عرضة للخطر من جانب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وقد غدت هذه المسؤولية مشتركة بين وزارة الداخلية ووزارة التنمية الدولية البريطانية ووزارة المجتمعات والسلطة المحلية التي كونت فريقًا مشتركًا لإدارة البرنامج الواقع ضمن نطاق مسؤولية وزارة الداخلية (فريق البرنامج). وتضم قائمة الجهات الأخرى المشاركة في البرنامج مؤسسات دولية ووزارات في الحكومة المركزية وسلطات محلية وشركاء تقديم الخدمات القطاع الثالث.

٤ حقق فريق البرنامج وشركاؤه الهدف المتمثل في إعادة توطين ١,٠٠٠ لاجئ سوري في المملكة المتحدة بحلول عيد الميلاد من عام ٢٠١٥. ومنذ ذلك الحين، فقد نجحوا في إعادة توطين ١,٥٦١ لاجئ سوري إضافي، ليصل العدد الإجمالي إلى ٢,٦٥٩ بنهاية حزيران ٢٠١٦ وهو ما يمثل ١٣٪ من الهدف الإجمالي.

تقريرنا

٥ يتناول هذا التقرير الإنجازات التي حققها برنامج إعادة توطين السوريين المعرضين للخطر حتى الآن، وكذلك الإجراءات المتخذة لتنفيذ البرنامج ومستوى التقدم المحرز في ضوء الأهداف المحددة والمخاطر المحيطة بتنفيذ البرنامج في المستقبل وفيما إذا كانت تجري معالجتها في الوقت الراهن أم لا. ويُعد هذا بمثابة استعراض لمستوى التقدم المحرز لبرنامج التنفيذ. لم نتوصل إلى رأي يبين ما إذا كان هذا البرنامج قد نجح في

تحقيق القيمة المنتظرة مقابل الأموال المنفقة بخصوصه، إذ لا يزال الوقت مبكرًا لتقييم هذا الأمر. يتكون التقرير من أربعة أجزاء:

- يقدم الجزء الأول لمحة عامة عن الصراع السوري والحاجة إلى إعادة توطين اللاجئين السوريين.
- يركز الجزء الثاني على إنشاء البرنامج وتنفيذه والاجراءات المتخذة والمنظمات المشاركة.
- يحلل الجزء الثالث من التقرير الإنجازات المحرزة في البرنامج حتى الآن وتجارب اللاجئين والأطراف المشاركين في تقديم المعونات وحجم التحديات المتبقية.
- يحدد الجزء الرابع المخاطر المحيطة بتنفيذ البرنامج بنجاح والنطاق الذي يتم فيه إدارة هذه المخاطر.

٦ هذا البرنامج متاح فقط للاجئين السوريين المسجلين في الأردن ولبنان والعراق ومصر وتركيا. لا يشمل هذا التقرير دعم المملكة المتحدة للسوريين الذين لا يزالون في سوريا أو اللاجئين السوريين في أوروبا أو اللاجئين من البلدان الأخرى. كما لا يشمل التقرير أيضًا تعهد الحكومة بإعادة توطين الأطفال المعرضين للخطر من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو الأطفال اللاجئين من غير مرافق في أوروبا.

٧ لقد استعنا بإجابات خطية من مجموعة من السلطات المحلية المشاركة في البرنامج، وزرنا هيئتين من السلطات المحلية في محاولة لفهم تجاربهم على نحو أكثر تفصيلًا. كما أجرينا بحثًا عن النهج الذي تتبعه كندا وألمانيا لإعادة توطين اللاجئين السوريين (متاح على الموقع الإلكتروني لمكتب التدقيق الوطني). المرفقات تحتوي على تفاصيل كاملة عن قاعدة الأدلة والنهج الذي تتبعه.

النتائج الرئيسية

التقدم المحرز حتى الآن

٨ قام فريق البرنامج بتوسيع دائرة البرنامج الأصلي بنجاح وبشكل سريع لتحقيق هدف جديد. يرمي هذا الهدف إلى إعادة توطين ١,٠٠٠ لاجئ سوري قبل حلول عيد الميلاد لعام ٢٠١٥. ثمة شراكة جيدة بين وزارات الحكومة المركزية والسلطات المحلية، فضلاً عن علاقات عمل وثيقة مع الشركاء الدوليين مع بذل جهود منسقة من كافة الأطراف المشاركة في تنفيذ البرنامج. كما كان هناك توافق في الآراء بين الأطراف الذين تحدثنا معهم على أنه قد تم تنفيذ البرنامج بشكل سريع في الفترة بين شهري أيلول وكانون الأول من عام ٢٠١٥ من خلال اتباع عمليات غير مستدامة تتطلب عمالة مكثفة. أدرك فريق البرنامج أن تنفيذ البرنامج اعتمد على عمليات مُعدة لبرنامج أصغر نطاقًا. كما عمد الفريق إلى تضييق نطاق البرنامج خلال الفترة بين شهري كانون الثاني ونيسان من عام ٢٠١٦ لإعداده من جديد في ضوء التجارب الحالية. وفي ضوء هذا، انخفض عدد اللاجئين السوريين المُعاد توطينهم في المملكة المتحدة خلال هذه الفترة.

٩ عملت السلطات المحلية جاهدة لتوفير أماكن لإعادة توطين اللاجئين، لكنها لم تدرك دومًا توقعات الحكومة المركزية منها بعد مرور العام الأول من تنفيذ البرنامج. وجدير بالذكر أن السلطات المحلية تشارك في البرنامج تطوعيًا. وقد ازداد عدد الأطراف المشاركة بدرجة كبيرة، ليرتفع من ثلاثة جهات إلى ١١٨ منذ توسيع نطاق البرنامج في أيلول عام ٢٠١٥. كما حدد فريق البرنامج ما يتعين على السلطات المحلية تنفيذه خلال السنة الأولى من وجود اللاجئين في المملكة المتحدة. لكنهم لم يقوموا بفعل هذا بدءًا من السنة الثانية

وحتى السنة الخامسة للاجئين للسماح للسلطات المحلية بإعداد الخدمات الملائمة وفقاً للظروف المحلية. أعربت بعض السلطات المحلية التي تحدثنا إليها عن قلقها بهذا الشأن ، وقالت أنهم لم يفهموا بوضوح ما يتعين تقديمه.

١٠ يثق فريق البرنامج أنهم يسرون على الطريق الصحيح نحو تحقيق الهدف المتمثل في إعادة توطين ٢٠,٠٠٠ لاجئ. بلغ متوسط عدد اللاجئين السوريين المُعاد توطينهم ٢٤٨ لاجئاً شهرياً في الفترة من أيلول ٢٠١٥ حتى نهاية آذار ٢٠١٦، ولو استمر الأمر على هذا النحو، لما تسنى للفريق لتحقيق الهدف الكلي، بل كان العدد الكلي للاجئين المُعاد توطينهم أقبل من الهدف بواقع ٦,١٦٠ لاجئ. بيد أن هذه الفترة اتسمت بتباطؤ عدد اللاجئين المُعاد توطينهم في الفترة من كانون الثاني إلى نيسان ٢٠١٦، لإفساح المجال أمام إعادة هيكلة البرنامج. وتجدر الإشارة إلى أنه في الفترة من نيسان ٢٠١٦ إلى نهاية شهر حزيران ٢٠١٦ أعيد توطين ١,٠٤٤ لاجئ مقابل هدف داخلي محدد متمثل في إعادة توطين ١,٠٣٠ لاجئ، مما أدى إلى زيادة المعدل إلى ٣٤٨ لاجئاً شهرياً. وقد حصل فريق البرنامج على تعهدات إرشادية كافية من السلطات المحلية لإعادة توطين ٢٠,٠٠٠ لاجئ بحلول عام ٢٠٢٠، ومن الأهمية بمكان تجسيد هذه التعهدات في شكل عروض دعم متينة حيث يلزم إعادة توطين لاجئين في كل ربع عام خلال الفترة المتبقية من البرنامج بمعدل يفوق ما أُعيد توطينه حتى الآن.

١١ أخبرنا اللاجئون الذين تحدثنا معهم أن تجربة المشاركة في هذا البرنامج كانت إيجابية بصورة كبيرة، غير أن حالة الغموض بخصوص وضعهم في المملكة المتحدة قد أثارت بعض القلق، أخبرنا اللاجئون أن عملية إعادة توطينهم في المملكة المتحدة قد مضت على ما يرام وأنهم تلقوا ترحيباً حاراً من مجتمعاتهم الجديدة. غير أن المعلومات التي حصلوا عليها بشأن مكان إعادة توطينهم قد تكون متناقضة، فلا يعلم الكثير منهم بصورة مؤكدة حقوقه في المملكة المتحدة وما هو مؤهل له، بما في ذلك قدرتهم على السفر إلى الخارج وما إذا كان يمكنهم تقديم طلب لإعادة لم شمل الأسرة أو ما سيحدث لهم في نهاية برنامج السنوات الخمس. كما سمعنا أيضاً أن اللاجئين الذين تم اختيارهم للمشاركة في البرنامج لم يتسن لهم المطالبة ببعض الاستحقاقات، مثل بدل مقدمي الرعاية أو استحقاقات الاستقلال الشخصي نظراً لعدم استيفائهم الشروط اللازمة لاختبار الإقامة. وحيث أن البرنامج يختار اللاجئين بناء على معايير العرضة للخطر -مثل العجز- فقد يشكل هذا التناقض صعوبات لبعض المشاركين.

إدارة مخاطر تنفيذ البرنامج

١٢ قد يتعرض مستقبل البرنامج للخطر نظراً لقلّة الأماكن الدراسية وأماكن الإقامة الملائمة المتاحة لدى السلطات المحلية، وقد أخبرتنا السلطات أن هذا هو السبب الرئيسي وراء احتمال عدم تمكنهم من المشاركة في البرنامج في المستقبل، وسيحتاج البرنامج ٤,٩٣٠ منزل أو شقة -كما تشير التقديرات- على مدى الفترة التي يستغرقها. وتحتاج السلطات المحلية إلى توفير نحو ١٠,٦٦٤ مكان لرعاية الأطفال ومكان دراسي على مدار الفترة ذاتها، وقد طلب فريق البرنامج من الشراكات الإقليمية الإستراتيجية المعنية بالهجرة معالجة هذه المسائل بالتشاور مع السلطات المحلية، ولكنها ما زالت تمثل مخاطر على بلوغ الهدف المتمثل في إعادة توطين ٢٠,٠٠٠ لاجئ.

١٣ يقدم البرنامج التمويل اللازم للسلطات المحلية لدعم اللاجئين بعد مرور عامهم الأول في المملكة المتحدة -بخلاف برامج إعادة التوطين الأخرى- ولكن الأمور التي سيغطيها البرنامج ليست واضحة. سيستخدم جزء من ميزانية البرنامج لسداد مبلغ إجمالي قدره ٢٠,٥٢٠ جنيهاً إسترلينياً عن اللاجئ الواحد على

مدار الخمس سنوات في البرنامج إلى السلطات المحلية على النحو التالي: ٨,٥٢٠ جنيه إسترليني عن العام الأول ومبالغ منخفضة عن كل عام إضافي يقضيه اللاجئ في المملكة المتحدة، وتتمتع هذه السلطات المحلية بمطلق الحرية في كيفية صرف هذه المبالغ حسب ما تراه مناسباً، وانتاب بعض السلطات المحلية التي تحدثنا معها الشك حيال ما إذا كان من المتوقع أن تغطي الرسوم جميع التكاليف المتكبدة بداية من السنة الثانية وحتى السنة الخامسة للاجئين في المملكة حوال الذي يُتوقع أن يساهموا به من ميزانيتهم الخاصة. كما أعربت بعض السلطات المحلية التي تحدثنا إليها أيضاً عن قلقها بشأن حاجة اللاجئين إلى قدر كبير من الدعم بعد قضاء الخمس سنوات الأولى في المملكة المتحدة، وعلى وجه الخصوص اللاجئين من ذوي الاحتياجات الصحية البدنية أو العقلية الخاصة. ولا يغطي تمويل البرنامج الحالي دعم هذه الاحتياجات، ولكن ستُدعم من ميزانيات الوزارات المعنية.

١٤ ليس هناك أي تقديرات لتكلفة البرنامج الإجمالية التي تتكبدها المملكة المتحدة. تقع التكاليف على عاتق وزارات الحكومة المركزية المختلفة والسلطات المحلية المشاركة في البرنامج، وتغطي ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية الخاصة بالمملكة المتحدة معظم التكاليف المتكبدة في السنة الأولى التي يقضيها كل لاجئ في المملكة المتحدة، ويتغير الوضع في السنة الثانية التي تقع بعد مرورها التكاليف الخاصة بالصحة والتعليم على عاتق الوزارة المعنية كما هو الوضع بالنسبة لكافة المواطنين، ولم يتم تحديد تكلفة البرنامج التي تتكبدها المملكة المتحدة إذ أنها تعتمد بصورة كبيرة على أوضاع اللاجئين النازحين إلى الدولة، وتُعد رسوم السلطات المحلية هي التكلفة الرئيسية الوحيدة الثابتة، وذكرت الوزارات أن تحليل جميع التكاليف سيستغرق وقتاً طويلاً، وتشير تقديراتنا - باستخدام الافتراضات التي وضعتها الوزارات - إلى أن إجمالي التكلفة الدلالية للبرنامج التي تتكبدها المملكة المتحدة قد يصل إلى ١,١١٢ مليون جنيه إسترليني مع نهاية سنة ٢٠١٩-٢٠٢٠.

١٥ مع أن بعض عناصر إعادة تصميم البرنامج غير مفعلة، إلا أنه بشكل عام أحرز فريق البرنامج تقدماً في إعادة تصميم البرنامج لتحسين تجارب اللاجئين. لقد وضع فريق البرنامج خطاً لمراقبة البرنامج وتقييمه. كما يعتزم الفريق جمع تعقيبات وآراء رسمية من السلطات المحلية، لكنه لم يرقم بذلك حتى الآن. مما يشير إلى أنه ليس على دراية جيدة بمدى نجاح البرنامج على المستوى المحلي. الخطط المعنية بإضافة ميزات جديدة لهذا البرنامج متطورة بشكل أكبر، بيد أنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى الآن. لقد وضع الفريق خطة تجريبية لجمع معلومات عن اللاجئين قبل وصولهم، كما أطلق مبادرة كفاءة المجتمع (قيام الأفراد والجمعيات الخيرية والجماعات الدينية والشركات بإعادة التوطين بطريقة مباشرة بالإضافة إلى السلطات المحلية). كما أخبرنا أن هذه التطورات غير ضرورية لتحقيق الهدف المتمثل في إعادة توطين ٢٠٠٠٠ لاجئ سوري، غير أنها تساهم في تحسين تجارب اللاجئين وقدرتهم على الاندماج بشكل سريع في المملكة المتحدة. يمكن أن تساعد معالجة مخاوف اللاجئين بشأن فرص تعلم اللغة الإنجليزية المحدودة في الاندماج بشكل أسرع.

ملاحظات ختامية

١٦ تجدر الإشارة إلى أن فريق البرنامج وغيره من وزارات الحكومة المركزية والسلطات المحلية وشركاء تنفيذ البرنامج قد قدموا جميعاً أداءً جيداً في فترة ما قبل عيد الميلاد ٢٠١٥ فيما يخص الوفاء بالالتزام بإعادة توطين ١٠٠٠ لاجئ سوري، حيث حققوا نتائج كبيرة في مدة زمنية قصيرة، وأعادوا توطين عدد لاجئين أكبر بكثير مقارنة بالبرامج السابقة. ويعزى هذا النجاح بشكل أساسي إلى تفاني المشاركين في البرنامج وحسن نواياهم.

١٧ خَفَضَ فريق البرنامج بقدر من الحكمة والعقلانية الأهداف الداخلية وتوقعات البرنامج في الربع الأول من عام ٢٠١٦ لإتاحة الوقت من أجل إعادة تصميم البرنامج في ضوء الدروس المستفادة. كما راعت عملية إعادة التصميم هذه جوانب بالغة الأهمية في البرنامج مثل تطوير كفاءة العمليات والتواصل إلى جانب تصميم إطار عمل رقابي وتقييمي، ورغم إحراز التقدم لم تدخل كافة التطورات حيز التنفيذ.

١٨ حدد فريق البرنامج المخاطر الأساسية المتعلقة بتنفيذ البرنامج مستقبلاً وأخذها بعين الاعتبار. وفي الوقت الذي يتطور فيه البرنامج يتعين على المؤسسات المشاركة ضمان تحويل حسن النية من جانب جميع المشاركين إلى أفعال مثل السعي إلى توفير مساكن مناسبة وأماكن في المدارس، وذلك من أجل تخفيف المخاطر للوفاء بالهدف المتمثل في إعادة توطين ٢٠٠٠٠ لاجئ. وسوف تتضح أوضاع اللاجئين الذين يصلون إلى المملكة المتحدة بمرور الوقت ومن خلال هذه المعلومات الجديدة، سيتعين على فريق البرنامج ضمان مراجعة افتراضات الميزانية في ضوء هذه المعلومات وكذلك ضمان عدم مواجهة السلطات المحلية لتكاليف ربما يكون من الصعب عليهم تحملها. ما زالت السلطات المحلية تواجه نقصاً في الميزانية، وفي حال أثرت زيادة التكاليف عن المتوقع على قدرة السلطات المحلية في تنفيذ خدمات عالية الجودة، فستكون فرص اللاجئين الذين يندمجون في المملكة المتحدة معرضة حينئذ للخطر.

التوصيات

١٩ يتعين على فريق البرنامج ما يلي:

أ التوضيح للسلطات المحلية مسألة عدم وجود متطلبات ثابتة لما يتعين على السلطات المحلية تقديمه بدءاً من السنة الثانية وحتى السنة الخامسة للاجئين في المملكة المتحدة، لتشجيع السلطات المحلية على تقديم الخدمات بما يوافق احتياجات اللاجئين.

ب توضيح حق اللاجئين فيما يتعلق بالسفر داخل المملكة المتحدة وخارجها، ولم شمل العائلة ووضعهم بعد السنة الخامسة من البرنامج، يجب على الوزارات توزيع المعلومات الحالية على جميع السلطات المحلية ومقدمي الخدمات المشاركين في البرنامج.

ج ضمان إدراك وزارات الحكومة الأخرى والسلطات المحلية المخاطر المقترنة بالنجاح الأوسع نطاقاً التي ستواجه البرنامج، مع ضرورة وجود خطط لإدارة هذه المخاطر، مثل توفير المسكن والأماكن الدراسية المناسبة والقدرة على الوفاء بالتكاليف طويلة الأجل غير المؤكدة. يمكن أن يشتمل هذا على تشجيع السلطات المحلية التي لم تشارك بعد في البرنامج أن تشارك به.

د ضمان تسجيل سمات اللاجئين واستخدامها لتكييف موازنة البرنامج في ضوء أي تغييرات على الافتراضات المبدئية، حتى لا تواجه أي مؤسسة مشاركة في البرنامج صعوبات في المشاركة بفاعلية نتيجة لضغوطات متعلقة بالتكاليف.

ه ضمان تنفيذ إطار عمل تقييمي ورقابي شامل في أسرع وقت، ويشتمل هذا على تحديد ماهية النجاح بعد تحقيق هدف إعادة توطين ٢٠٠٠٠ لاجئ.

و المشاركة مع الشركاء الدوليين والسلطات المحلية ومقدمي الخدمات التابعين لهم من أجل ضمان الاستماع إلى آراء اللاجئين ووضعها في الاعتبار عند إجراء أي عمليات تطوير جديدة مثل الرعاية المجتمعية من أجل تحسين تجارب اللاجئين فيما يتعلق بالبرنامج والحياة في المملكة المتحدة.

الجزء الأول

الصراع السوري

١,١ يعرض هذا الجزء من التقرير مقدمة عن الصراع السوري ورد فعل المجتمع الدولي تجاه هذا الصراع بالإضافة إلى كيفية استجابة المملكة المتحدة له.

١,٢ تتوفر النسخة الكاملة من التقرير بما في ذلك هذا الجزء باللغة الإنجليزية على موقعنا الإلكتروني (<https://www.nao.org.uk/report/the-syrian-vulnerable-persons-resettlement-programme/>).

الجزء الثاني

إطلاق برنامج إعادة توطين السوريين المعرضين للخطر

٢,١ يتناول هذا الجزء من التقرير كيفية تنفيذ برنامج إعادة توطين السوريين المعرضين للخطر بما في ذلك كيفية إعداد البرنامج (أهدافه والمؤسسات المشاركة) وعملية إعادة التوطين والتمويل.

٢,٢ تتوفر النسخة الكاملة من التقرير بما في ذلك هذا الجزء باللغة الإنجليزية على موقعنا الإلكتروني (<https://www.nao.org.uk/report/the-syrian-vulnerable-persons-resettlement-programme/>).

الجزء الثالث

التقدم المحرز حتى الآن

٣,١ يتناول الجزء الحالي من التقرير مستوى التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ برنامج إعادة توطين السوريين المعرضين للخطر (البرنامج) بما في ذلك: إنجازات البرامج وتجربة السلطات المحلية وتجربة اللاجئين ونطاق التحديات المتبقية.

٣,٢ منذ أيلول ٢٠١٥ عندما تغير نطاق البرنامج وتصميمه وتنفيذه، قسمت الوزارات الثلاثة في فريق البرنامج المركزي مرحلة تنفيذ البرنامج إلى ثلاثة مراحل:

- المرحلة ١ (من أيلول إلى كانون الأول ٢٠١٥): توسيع نطاق برنامج إعادة التوطين الحالي حتى يتسنى إعادة توطين ١٠٠٠ لاجئ سوري في المملكة المتحدة بحلول عيد الميلاد عام ٢٠١٥؛
- المرحلة ١,٥ (من كانون الثاني إلى نيسان ٢٠١٦): إعادة توطين ٥٠٠ لاجئ آخرين في المملكة المتحدة وفي الوقت نفسه تصميم المرحلة ٢ بالاعتماد على المستفاد من المرحلة ١، وتطوير أدوات تقنية المعلومات وتجربة برامج جديدة؛
- المرحلة ٢ (من نيسان ٢٠١٦ إلى نيسان ٢٠٢٠): تنفيذ برنامج مستدام ومرن ومنقح ويشتمل على مزيد من الخدمات الرقمية إلى جانب البدء بمشروع رعاية مجتمعي.

٣,٣ كان النجاح الذي حققه البرنامج مع حلول عيد الميلاد ٢٠١٥ إنجازًا فعليًا نظرًا لضيق الوقت وقلة العمليات الرسمية والموظفين المتوفرين. حيث تشكل فريق البرنامج في الأسابيع التي تلت إعلان رئيس الوزراء في ذلك الوقت عن البرنامج في أيلول ٢٠١٥. وكان الهدف منه إعداد خطط وتطبيقها للوفاء بالالتزامات الجديدة. كما أن الشراكة الجيدة وروح الفريق الطيبة أدتا إلى النظرة الإيجابية لطاقتهم للعمل بخصوص تجربتهم إلى جانب فخرهم بما حققوه من إنجازات. ويعزى النجاح الباكر بشكل كبير إلى الإرادة القوية وحسن نوايا جميع المؤسسات المشاركة، حيث كانت منهجية «اشترك الجميع» أمرًا لازمًا لتحقيق الهدف الرئيسي بحلول عيد الميلاد ٢٠١٥. إلا أنه أقر جميع من تواصلنا معهم أن لا يمكن الاستمرار بهذه المنهجية. ونتيجة لذلك اتخذ فريق البرنامج فترة تهدئة في كانون الثاني ٢٠١٦ من أجل تصميم برنامج أكثر كفاءة.

إنجازات البرنامج

٣,٤ نجح فريق البرنامج والشركاء في تحقيق الهدف المتمثل في إعادة توطين ١,٠٠٠ لاجئ سوري في المملكة المتحدة بحلول عيد الميلاد من عام ٢٠١٥، وتجاوز الهدف المحدد بنحو ١٠٪، حيث أعيد توطين ١٥٦١ لاجئًا سوريًا إضافيًا منذ ذلك الحين، ليصل العدد الإجمالي إلى ٢٦٥٩ بنهاية حزيران ٢٠١٦ وهو ما يمثل ١٣٪ من الهدف الإجمالي.

٣,٥ حتى الآن انتشر اللاجئون في ١١٨ منطقة في المملكة المتحدة، مقارنة بثلاث مناطق فقط قبل أيلول ٢٠١٥. وتجدر الإشارة إلى أن عدد اللاجئين المعاد توطينهم في كل منطقة يتراوح بين لاجئين اثنين في كل من تيست فالي، وتونبريدج ومالينغ، وبازينستوك ودين إلى ١٣٨ لاجئاً في كوفنتري. وأجرت سلطتان محليتان إعادة توطين ما يزيد عن ١٠٠ لاجئ، بينما قامت ٣٥ سلطة محلية أخرى بإعادة توطين ما يقل عن ١٠ لاجئين. كما يوجد تباين في مشاركة السلطات المحلية في البرنامج والمشاركة على نطاق أوسع فيما يخص دعم طالبي اللجوء. وعلى سبيل المثال فإن مجلسي مدينتي غلاسكو ونوتنغهام مشاركان نشطان في البرنامج، وكذلك الحال في مناطق انتشار الملاجئ^١ ولم تشارك سلطات محلية أخرى في البرنامج أو في دعم طالبي اللجوء (شكل ٧).

٣,٦ شكّل معظم اللاجئين المعاد توطينهم في المملكة المتحدة كجزء من البرنامج مجموعات عائلية من أربعة إلى ستة أفراد، ووصلت نسبة وجود الأطفال تحت سن ١٨ إلى أقل من النصف بقليل (٤٩٪)، وقد قُبل أكثر من النصف (٥٥٪) في البرنامج لأنهم ناجون من التعذيب أو أعمال العنف أو كليهما. (شكل ٨).

١ منطقة انتشار الملاجئ هي منطقة توافق سلطتها المحلية على استيعاب طالبي اللجوء حتى حد موضوع مسبقاً. ليست جميع السلطات المحلية مشتركة.

١٦ الجزء الثالث برنامج إعادة توطين السوريين المعرضين للخطر

شكل 7

الأماكن التي أُعيد فيها توطين اللاجئين السوريين في المملكة المتحدة كجزء من البرنامج
يبلغ عدد السلطات المحلية المشمولة في البرنامج 118 حتى الآن



ملاحظة
١ - تم إعطاء في البيانات نظر الصبر تسجيل الانتشار ذاتها بشكل صحيح بعد التسجيل في المركز الرئيسي عند الوصول.
يجري تصحيح هذه الأخطاء، ولكن لا تتوفر البيانات المصنفة حتى الآن.

المصدر: تحليل مكتب المندوب الوطني لبيانات وزارة الداخلية

الأماكن التي أُعيد توطين طالبي اللجوء من الضيقات المختلفة في نواحي المملكة المتحدة



شكل ٨

خصائص اللاجئين المعاد توطينهم لنهاية شهر حزيران ٢٠١٦

٢,٦٥٩

لاجئ أعيد توطينهم في المملكة المتحدة كجزء من البرنامج

أعيد توطين ٥٠ فرد أعزب كجزء من البرنامج حيث كانت أغليبيتهم (٦٦٪) من النساء



الأغلبية منهم عائلات مكونة من أربعة إلى ستة أفراد



متوسط الأعمار ٢١ سنة



انقسام متساو بين الجنسين - ٥١٪ ذكور، ٤٩٪ إناث



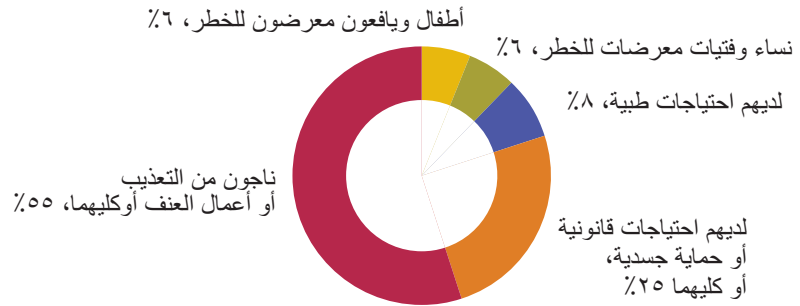
٤٩٪ أطفال تحت سن ١٨



وتتراوح الأعمار ما بين أعمار أقل من سنة واحدة إلى ٨٧ سنة



السبب الرئيسي للقبول في البرنامج



ملاحظات:

- ١ تقبل المملكة المتحدة عائلات مكونة من ستة أفراد أو أقل، أما العائلات الأكبر حجمًا، فتتظر إلى كل حالة على حدة، حيث أعيد توطين ست عائلات مكونة مما يزيد عن سبعة أفراد بحلول نهاية حزيران ٢٠١٦، بينما رُفضت ١٤٣ عائلة بسبب حجم الأسرة.
- ٢ قد يفي اللاجئون بأكثر من معيار واحد من المعايير المعنية بالعرضة للخطر الموجودة في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولكن هذا غير مسجل من قبل فريق البرنامج.

المصدر: تحليل مكتب التدقيق الوطني لبيانات وزارة الداخلية

تجارب السلطات المحلية

٣,٧ أبدت السلطات المحلية التي تحدثنا إليها تأييدًا شديدًا للبرنامج بوجه عام، ولكنها اقترحت أنه بالإمكان إجراء تغييرات من شأنها تحسين طريقة عمل البرنامج وزيادة احتمالية نجاحه. واتفقوا على أن تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج جرى على عجل، إلى جانب أن العمليات التي تضمنت عمالة مكثفة لم تكن مستدامة. كما أشاروا إلى اتخاذ فريق البرنامج لخطوات من أجل الاستجابة لبعض مخاوفهم، مثل توفير وقت أطول لهم لتوفير أماكن إقامة ملائمة.

٣,٨ كانت السلطات المحلية التي حظيت بخبرة سابقة في برامج إعادة التوطين أكثر إيجابية من تلك السلطات التي ليس لديها أي خبرة بالأمر (شكل ٩)، حيث أسست العديد من السلطات المحلية التي لها سابق خبرة ببرامج إعادة التوطين شبكات قبل ذلك الحين، وأخبرونا بقدرتهم على توفير الدعم المنسق اللازم للمشروع بسرعة أكبر نتيجة هذه الشبكات.

٣,٩ على الجانب الآخر فإن السلطات المحلية التي لها خبرة أقل لم تكن إيجابية مقارنة بنظيراتها فيما يتعلق بالبرنامج. حيث طلب العديد منها المزيد من المعلومات عن الاحتياجات الصحية للاجئين وعملهم ومهاراتهم وتدريبهم ومؤهلاتهم حتى يتسنى لهم تكييف اللاجئين مع الخدمات المتوفرة. إلا أن السلطات المحلية أقرت بتحسين الدعم والإرشاد المقدم من الحكومة المركزية، مع الرد على التساؤلات بشكل أسرع.

٣,١٠ أخبرتنا بعض السلطات المحلية بعدم حصولها على معلومات كافية من فريق البرنامج بشأن أفضل الممارسات في البرنامج والدروس المستفادة حتى الآن. أعدت جمعية السلطات المحلية الأسكتلندية (COSLA)، ورابطة السلطات المحلية (LGA) ورابطة السلطات المحلية الويلزية (WLGA) وسائل قابلة للتفاعل معها لمشاركة هذه المعلومات، حيث تشتمل مراكز المعرفة هذه على مصادر لسلطات محلية ومعلومات للاجئين مثل نسخ من مواد مترجمة إلى العربية. إلى جانب عملهم مع فريق البرنامج لمشاركة دراسات الحالات. وأسست الروابط والشراكات الإقليمية الاستراتيجية المعنية بالهجرة والسلطات المحلية فعاليات وشبكات لدعم السلطات المحلية المشاركة في البرنامج، وقد لقت هذه الفعاليات والشبكات قبولاً حسناً. كما قدمت السلطات المحلية التي لها خبرة بإعادة التوطين الدعم والنصيحة لتلك السلطات قليلة الخبرة في هذا الشأن.

٣,١١ وحدد فريق البرنامج ما على السلطات المحلية من مسؤوليات لتقديمها خلال السنة الأولى للاجئين في المملكة المتحدة، ولكن السلطات المحلية هي من تقرر كيفية تنفيذ هذه المسؤوليات؛ فالسلطات المحلية على سبيل المثال مسؤولة عن توفير مسكن يفي بمعايير السلطات المحلية فضلا عن كونه ميسورًا من حيث التكلفة ومستدامًا ومجهزًا بأثاث ملائم. ومع ذلك، فسرت السلطات المحلية هذا الأمر بشكل مختلف مما أدى إلى إمداد اللاجئين بمستويات متباينة من المساكن والأثاث.

شكل ٩ تعقيبات السلطات المحلية

«إن برنامج إعادة توطين المستضعفين السوريين له هيكل منظم وموقف أكثر وضوحاً بخصوص التمويل كما يتميز باهتمامه على عملية لامثيل لها لإحالة الحالات إلى جانب تميزه بسلاسة تنفيذ العديد من العمليات.

وقد تفاعل زملاء الحكومة المركزية مع البرنامج وكانوا استباقيين في التواصل معنا، ولكن يصعب في بعض الأوقات مواصلة الاتصال بالأفراد المتعددين الذين اتصلوا بنا من إدارات حكومية مختلفة لا سيما في الفترة ما بين تشرين الثاني إلى كانون الأول ٢٠١٥.

وتحقق تحسن كبير في عملية إحالة الحالات بشكل عام على مدار البرامج السابقة، حيث عقدنا اجتماعات متعددة للهيئات المعنية بمراجعة الحالات من أجل النظر في الحالات المقدمة إلينا، مما أثبت تميز البرنامج في الإعداد لوصول العائلات وذلك بالإضافة إلى الجودة الفائقة للبيانات.

السلطة المحلية التي لها سابق خبرة ببرنامج البوابة للحماية وخطة إعادة توطين الموظفين المحليين العراقيين وخطة إعادة توطين الموظفين المحليين الأفغانيين

”تميز التواصل مع فريق إعادة التوطين بوزارة الداخلية بالإفادة الكبيرة وببذل كافة الجهود لإجراء مشاركة بيانات الحالات مع المجلس، حيث تحسنت هذه العملية بشكل ملحوظ كما توافرت البيانات في الوقت المناسب.

كانت هناك مشكلات بعد عيد الميلاد ٢٠١٥ فيما يتعلق بالتواصل مع فرق إعادة التوطين بوزارة الداخلية، حيث بدا أن هناك زيادة كبيرة في عدد الموظفين، مع جهات اتصال عديدة للمشاكل المختلفة، على سبيل المثال، تخصيص العائلات وترتيبات السفر ومناقشات المتابعة حول الاندماج. وقد تجرأ التواصل نتيجة لذلك، بيد أنه قد تم حل تلك المشكلات الآن.

وفيما يتعلق بالحالات المحددة والبيانات المتاحة، فلم يواجه المجلس أي صعوبات باستثناء حالات قليلة لم تتوافر فيها البيانات الصحية في الوقت الذي لزم فيه اتخاذ قرار بشأن قبول إعادة توطينها، لذا ينبغي معالجة هذا الأمر لأن من الحكمة والإنصاف تمكين مسؤولي الخدمات الصحية من الوصول لهذه البيانات مقدماً.

السلطة المحلية التي لها خبرة بخطة الإخلاء الكوسوفية

”تطور الإرشاد والدعم بمرور الوقت حيث توافرت بيانات محدودة وغير متناسقة في الأشهر القليلة الأولى، ومضت فترات طويلة من عدم اليقين فيما يتعلق بقضايا محددة مثل توفير بيانات القياس الحيوي والترتيبات لأرقام التأمين الوطني وما إلى ذلك، وكذلك استغرق تكوين صورة أوضح للتمويل بعض الوقت.

وكانت عملية استقبال اللاجئين قبل عيد الميلاد ٢٠١٥ متسارعة جداً وأدى ذلك في فترة وجيزة إلى استقبال الحالات والنظر فيها، مما أثر كذلك على جودة البيانات المقدمة لكل من اللاجئين وإلينا.

ولم يبدو أن بيانات مرحلة ما قبل الوصول التي أعدت من أجل اللاجئين قد وصلت إليهم دائماً، حيث برزت بعض المشاكل في البيانات الصحية المقدمة سابقاً مثل وجود أسماء وتواريخ ميلاد غير صحيحة، مما أدى إلى استغراق وقت (بشكل مفهوم) لتكوين صورة أوضح ولوضع أسس رسمية للعمليات.

السلطة المحلية التي لا خبرة لها ببرامج إعادة التوطين في المملكة المتحدة

المصدر: إفادة السلطات المحلية لمكتب التدقيق الوطني

مهارات الترجمة واللغة الإنجليزية

٣,١٢ معظم السوريين المُعاد توطينهم ليس لديهم مستوى معرفة جيدة باللغة الإنجليزية بحيث يتسنى لهم تحقيق الاكتفاء الذاتي في المملكة المتحدة > ويقع على عاتق السلطات المحلية - أو منظمات القطاع الثالث التي تقوم بالإجراءات نيابة عنها- مسؤولية التأكد من إتاحة خدمات الترجمة. بيد أنه من غير الواضح كيف يُنفذ هذا عملياً، على سبيل المثال ما إذا كان ينبغي لوزارات الحكومة أو السلطات المحلية أو شركائهم الذين ينجزون تلك المهام توفير مترجمين للمهام الروتينية المتعلقة بالصحة أو الرفاهة أو الرعاية الاجتماعية أو العمل. تعتمد العديد من السلطات المحلية ومنظمات القطاع الثالث على الشبكات غير الرسمية لتوفير خدمات الترجمة، مثل المتطوعين أو اللاجئين الذين يتمتعون بمستوى أفضل في التواصل باللغة الإنجليزية.

٣,١٣ كما تقع على عاتق السلطات المحلية أيضاً المسؤولية عن إجراء الترتيبات اللازمة للالتحاق بفصول تعلم اللغة الإنجليزية في غضون شهر واحد من وصول اللاجئين، وحتى مدة لا تتجاوز ١٢ شهراً، وأخبرتنا السلطات المحلية واللاجئون أن الدعم الذي تستلمه السلطات المحلية يُستخدم لتمويل حوالي أربع ساعات تعليمية أسبوعياً. وذكر كلاهما أن هذا لا يكفي لتعلم اللغة الإنجليزية بشكل سريع وغير مفصل بصورة كافية تسمح للاجئين بالاندماج في المجتمعات بشكل ملائم والحصول على الخدمات دون الحاجة إلى مترجمين. يقدم فريق البرنامج تمويل منفصل بمبلغ لا يتجاوز ٥٠٠ جنيه استرليني لكل لاجئ للانضمام إلى دورات إضافية لتعلم اللغة الإنجليزية من أجل تحسين مهاراتهم بغية حصولهم على وظائف، فضلاً عن بدل رعاية للأطفال حتى يتمكن اللاجئين الذين لديهم أطفال دون سن الدراسة من حضور هذه الدورات، ومن غير الواضح ما إذا كان هذا التمويل معروفاً أو يُعمل به . ولا يوجد في الوقت الحالي أي متطلبات أو برنامج عمل للانضمام إلى فصول تعلم اللغة الإنجليزية بعد قضاء اللاجئ العام الأول في المملكة المتحدة.

٣,١٤ وعلى الرغم من أننا سمعنا عن نماذج ناجحة، مثل أفراد نجحوا في الحصول على أماكن في خطط التدريب أو الأعمال التطوعية بصفتهم مترجمين، مما أدى إلى حصولهم على وظائف بدوام كامل، ما زالت اللغة تمثل حاجزاً أساسياً يعوق حصول اللاجئين على الوظائف. قد يكون الاستثمار في التدريب اللغوي ودعم الخدمات مفيداً على المدى الطويل. وفي أيار ٢٠١٦، توصلت منظمة تينت وشبكة الاقتصاد السياسي المفتوحة (OPEN) إلى أن استثمار يورو واحد في الترحيب باللاجئين في الاتحاد الأوروبي قد ينتج عنه ربح ٢ يورو تقريباً كفوائد اقتصادية خلال خمس سنوات.^٢

تجارب اللاجئين

٣,١٥ قابلنا مجموعتين من اللاجئين المُعاد توطينهم في المملكة المتحدة في برادفورد ونوتنغهام، وأخبرنا اللاجئين الذين تحدثنا معهم أن تجربة البرنامج اتسمت بالإيجابية بشكل عام وأنه يبدو أن العملية قد جرت بسلاسة وأنهم قد تلقوا ترحيباً حاراً من المجتمعات التي أُعيد توطينهم فيها.

٢ صرح وزير الداخلية في ٤ أيلول ٢٠١٦ أنه تم تخصيص عشرة ملايين جنيه استرليني لتعليم اللغة الإنجليزية لمساعدة اللاجئين على الاندماج في المجتمعات، بالإضافة إلى الدعم المقدم للسلطات المحلية لكل شخص. وستقدم وزارة التعليم مبلغاً يصل إلى ٤ ملايين جنيه استرليني على مدار الأربع سنوات القادمة، ويدخل المبلغ المتبقي -الذي يُتوقع أن يصل إلى حوالي ٦,٥ مليون جنيه استرليني- ضمن مبلغ الـ ١٧,٣ مليون جنيه استرليني المشار إليه في الفقرة ٢,١٤ والمخصص للتكاليف التي تتكبدتها وزارة الداخلية وغيرها من وزارات الحكومة التي لا يغطيها تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣ فيليب ليجرين، عمل اللاجئين: استثمار إنساني يحقق عوائد اقتصادية، منظمة تينت وشبكة الاقتصاد السياسي المفتوحة، أيار ٢٠١٦.

٣,١٦ وبينما اتسمت التجارب بالإيجابية بشكل عام فقد أدى عدم الوضوح حول البرنامج والحياة في المملكة المتحدة إلى إثارة القلق. فقد أخبرنا اللاجئين أن المعلومات التي حصلوا عليها قبل وصولهم إلى المملكة المتحدة قد تكون متناقضة فيما يتعلق بإمكان المعاد توطينهم فيه وما يمكن أن يتوقعوه فيما يتعلق بالبيئة المحيطة بهم والمجتمع المحلي والخدمات المتاحة. كان أن العديد من اللاجئين قد تلقوا إرشادات متناقضة حيال المزايا التي يمكنهم الحصول عليها. وقد طلب اللاجئين الذين تحدثنا معهم توضيح حالة هجرتهم، على سبيل المثال ما إذا كانوا يستطيعون السفر خارج المملكة المتحدة أو تقديم طلب لإعادة لم شمل الأسرة. والأهم من ذلك أنه انتابهم القلق حيال موقفهم في نهاية برنامج السنوات الخمس وما إذا كانوا سيُجبرون على العودة إلى سوريا.

وضع اللاجئين في المملكة المتحدة

٣,١٧ رغم تسميتهم باللاجئين، إلا أنه يُمنح الأشخاص المُعاد توطينهم في المملكة المتحدة في إطار البرنامج وضع الحماية الإنسانية بدلاً من وضع لاجئ. ويُعد وضع الحماية الإنسانية أحد أشكال أوضاع الهجرة الذي تمنحه وزارة الداخلية إلى الشخص الذي لا يستوفي معايير وضع اللاجئ ولكنه قد يواجه خطرًا حقيقيًا يتمثل في تعرضه لأضرار خطيرة إذا عاد إلى وطنه.^٤

٣,١٨ لا يحق للاجئين أو الحاصلين على وضع الحماية الإنسانية الحصول على استحقاقات العجز مثل بدل مقدمي الرعاية أو استحقاقات الاستقلال الشخصي نظرًا لعدم استيفائهم الشروط اللازمة لاختبار الإقامة. وذكرت المنظمات والجمعيات الخيرية المعنية بدعم اللاجئين السوريين أن هذا لم يُوضح للاجئين بصورة جلية وعلى نحو متسق حتى الآن، ونظرًا لإعادة توطين بعض اللاجئين في المملكة المتحدة على وجه الخصوص بسبب الإصابة بأحد أشكال العجز أو حالتهم الصحية، فقد يشكل هذا التناقض صعوبات لبعض اللاجئين وقد يكون له أثر سلبي على تجاربهم.

٣,١٩ يؤثر وضع الحماية الإنسانية على إمكانية وكيفية سفر اللاجئين الموجودين بالبرنامج إلى الخارج وزيارتهم أفراد العائلة، فيلزم اللاجئين الموجودين بالبرنامج الذين لا يحملون جواز سفر سوري ولا يستطيعون الحصول عليه إحصار شهادة سفر حتى يتسنى لهم السفر خارج المملكة. بينما يلزم الحاصلين على وضع لاجئ إحصار وثيقة سفر صادرة بموجب اتفاقية. هناك اختلافات بين شهادة السفر ووثيقة السفر في التكلفة والاستحقاقات الواجبة بموجب كل منهما،^٥ ولم يكن ذلك واضحًا لكل اللاجئين الذين تحدثنا معهم.

٣,٢٠ يُمنح كل من الحاصلين على وضع لاجئ أو وضع الحماية الإنسانية تصريح إقامة بالمملكة المتحدة، وهذا التصريح صالح لمدة خمس سنوات وقابل للتجديد،^٦ وبعد مرور خمس سنوات يستطيع الفرد (ومن يعوله) تقديم طلب للحصول على تصريح بقاء لأجل غير مسمى للبقاء في المملكة المتحدة. يُمنح اللاجئين المُعاد توطينهم بموجب البرامج الأخرى -مثل برنامج غاتواي للحماية- تصريح بقاء لأجل غير مسمى فور وصولهم إلى المملكة المتحدة. ويستطيع المشاركون في البرنامج السوري تقديم طلب للم شمل أفراد أسرهم المقربين والحصول على وضع لاجئ في المملكة المتحدة وفقًا لقواعد الهجرة المتبعة في المملكة المتحدة. ويبدو أن اللاجئين أو من يدعمهم لا يعون ذلك جيدًا.

٤ يُرجى الاطلاع على قواعد الهجرة الخاصة بوزارة الداخلية، المحدثة بتاريخ ١٤ تموز ٢٠١٦.

٥ لا تقبل بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي شهادات السفر، بينما تُقبل وثيقة السفر في نطاق أوسع، كما أن شهادة السفر باهظة الثمن وصالحة فقط طوال فترة الرحلة، بينما وثيقة السفر صالحة لمدة ١٠ أعوام.

٦ انظر الحاشية ٢٢.

نطاق التحديات المتبقية

٣,٢١ حدد فريق البرنامج الأهداف الداخلية الربع سنوية لمساعدة البرنامج على بلوغ الهدف العام المتمثل في إعادة توطين ٢٠,٠٠٠ لاجئ بحلول ٢٠٢٠، وأخبرنا الفريق أنه كان في طريقه إلى بلوغ هذا الهدف، بيد أن نطاق التحديات المتبقية كبير، فيلزم الفريق إعادة توطين لاجئين في كل ربع سنة بمعدل يفوق ما تمت إعادة توطينه حتى الآن.

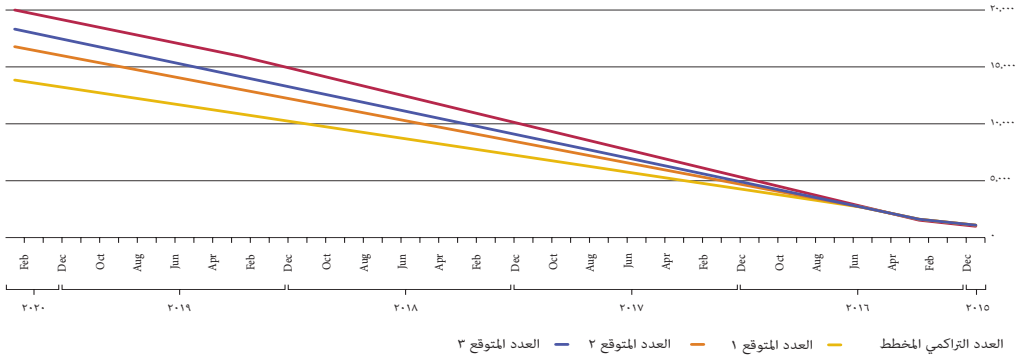
٣,٢٢ أعاد فريق البرنامج والشركاء توطين ٢٤٨ لاجئاً سورياً كمتوسط في كل شهر في الفترة من أيلول ٢٠١٥ إلى نهاية آذار ٢٠١٦. ولو استمر الأمر على هذا النحو، لما تسنى للفريق تحقيق الهدف العام بواقع ٦,١٦٠ لاجئاً أقل من الهدف، غير أنه في هذه الفترة كان هناك تباطؤ متعمد في تدفق اللاجئين بعد عيد الميلاد ٢٠١٥. وأعاد فريق البرنامج والشركاء توطين ١,٠٤٤ لاجئاً في الفترة من نيسان إلى حزيران ٢٠١٦، مما يشكّل زيادة عن الهدف الربع سنوي المتمثل في إعادة توطين ١,٠٣٠ لاجئاً. ويمثل هذا زيادة في متوسط عدد اللاجئين المُعاد توطينهم ليصل إلى ٣٤٨ لاجئاً كل شهر. ويُعد هذا الأداء أفضل من سابقه ولكن إذا ما استمر الوضع على هذا النحو، فسينتج عنه عدم بلوغ الهدف العام بواقع ١,٦٨٠ لاجئاً. فيلزم على فريق البرنامج والشركاء الاستمرار في زيادة عدد اللاجئين المُعاد توطينهم كل ربع عام، وهو ما أخبرنا الفريق أنه يثق من تحقيقه (الشكل ١٠).

شكل ١٠

أعداد اللاجئين التراكمية - الفعلية والمتوقعة

يتعين على فريق البرنامج إعادة توطين عدد أكبر من اللاجئين مقارنة بالعدد الحالي لتحقيق الهدف المتمثل في إعادة توطين ٢٠٠٠٠ لاجئ

عدد اللاجئين المُعاد توطينهم



ملاحظات

- العدد المتوقع ١: مستوى الأداء إلى شهر حزيران ٢٠١٦ والأداء المستقبلي المتوقع القائم على متوسط أعداد اللاجئين المُعاد توطينهم في البرنامج قبل إعادة إطلاقه (من أيلول ٢٠١٥ إلى نهاية آذار ٢٠١٦)
 - العدد المتوقع ٢: مستوى الأداء إلى شهر حزيران ٢٠١٦ والأداء المستقبلي المتوقع القائم على متوسط أعداد اللاجئين المُعاد توطينهم في البرنامج خلال المرحلة ١ (من أيلول إلى كانون الأول ٢٠١٥)
 - العدد المتوقع ٣: مستوى الأداء إلى شهر حزيران ٢٠١٦ والأداء المستقبلي المتوقع القائم على متوسط أعداد اللاجئين المُعاد توطينهم في البرنامج خلال المرحلة ٢ (من نيسان إلى نهاية حزيران ٢٠١٦)
- المصدر: تحليل مكتب التدقيق الوطني

الجزء الرابع

إدارة مخاطر تنفيذ البرنامج

٤,١ يتناول هذا الجزء من التقرير كيفية إدارة المخاطر المقترنة بتنفيذ برنامج إعادة توطين السوريين المعرضين للخطر (البرنامج) بصورة ناجحة في المستقبل، بما في ذلك ما يلي: العوامل التي قد تشير إلى عدم بلوغ الهدف المتمثل في إعادة توطين ٢٠,٠٠٠ لاجئ، وما إذا كان من المحتمل نجاح تطورات البرنامج المخططة.

٤,٢ تتوفر النسخة الكاملة من التقرير بما في ذلك هذا الجزء باللغة الإنجليزية على موقعنا الإلكتروني [https://www.nao.org.uk/report/the-syrian-vulnerable-persons-resettlement-\(programme/](https://www.nao.org.uk/report/the-syrian-vulnerable-persons-resettlement-(programme/)

هذه الوثيقة مملوكة لمكتب التدقيق الوطني، وأُعدت لتكون أساساً لتقرير رسمي من المقرر تقديمه للبرلمان في الوقت المناسب. وهي مقدمة بشكل سري فقط بغرض التحقق من دقة المعلومات الواردة فيها واكتمالها وللحصول على الآراء بشأن الاستنتاجات المؤقتة التي تم التوصل إليها، وتحتوي الوثيقة على معلومات حصل عليها مكتب التدقيق الوطني بموجب صلاحيات قانونية ممنوحة له فقط للاضطلاع بمهامه التنظيمية.

لا يجوز الإفصاح عن الوثيقة أو أي جزء من محتوياتها إلى أي طرف آخر ما لم يصرح مكتب التدقيق الوطني بالإفصاح عنها. يجب حماية الوثيقة في جميع الأوقات حتى لا تُنشر محتوياتها أو تستخدم بشكل غير مشروع، وقد يتسبب الإفصاح غير المصرح به في اتخاذ إجراءات قانونية.

طُبع هذا التقرير على Evolution Digital Satin وهو يشتمل على مواد تم الحصول عليها من غابات مستدامة يتم إدارتها بطريقة مسؤولة تم اعتمادها وفقاً لمجلس الإشراف على الغابات (FSC).

لب الخشب قابل لإعادة التدوير تماماً وخالي من الحمضيات. كما أن طابعاتنا حاصلة على الاعتماد البيئي الكامل ISO 14001، والذي يضمن تطبيق إجراءات فعالة لإدارة النفايات والممارسات التي قد تؤثر على البيئة.



National Audit Office